AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل أثر الانفتاح التجاري على تقلبات سعر الصرف في الجزائر للمدة (2003-2022)

Analysis of the impact of trade openness on exchange rate fluctuations in Algeria for the period (2003-2022)

م.م حسين عطيه حسن[1] أ.د كريم سالم الغالبي[2] أ.م.د مناف مرزة السعيدي[3]

ha966292@gmail.com kareem.alghalibi@qu.edu.iq munaf.neama@qu.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة القادسية

المستخلص

لقد تميزت أواخر الثمانينيات بتفكك الشيوعية والنضال الطويل في الكثير من البلدان الاشتراكية سابقًا لتحويل اقتصاداتها من أنظمة القيادة إلى أنظمة السوق، وعلى الرغم من وجود الكثير من المصالح السياسية الراسخة التي تفضل الوضع الراهن، كانت الجزائر من بين البلدان التي تبنت برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والسياسي والتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح للعالم الخارجي من خلال تحرير القيود التجارية، لذا يتناول البحث دراسة السياسة التجارية والإصلاحات وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري باستعمال مؤشر الانكشاف التجاري (نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي) وسعر الصرف في الجزائر باستعمال منهجية (ARDL) وفقا لبيانات سنوية للمدة (2003-2022)، وبناء على هدف الدراسة الذي يتمحور حول تقدير نسبة الانفتاح التجاري في الجزائر والظروف الاقتصاديه لها ودور تلك النسبة في تقلبات سعر الصرف، توصلت نتائج البحث بوجود علاقة قصيرة وطويلة الأمد بين المتغيرين، والعلاقة طردية بينهما أي ان الانفتاح التجاري يؤدي الى تقلبات سعر الصرف، لذا ضرورة الاهتمام بمؤشر الانفتاح التجاري، فهو مهم لزيادة الصادرات من خلال إزالة القيود الجمركية او تقليلها، وخلق فرص جديدة للمؤسسات الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، وربط المؤسسات المحلية بالمؤسسات العالمية، والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة من خلال الانفتاح التجاري، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

Abstract

The late 1980s were marked by the disintegration of communism and the long struggle in many former socialist countries to transform their economies from command systems to market systems. Despite the presence of many entrenched political interests that favored the status quo, Algeria was among the countries that adopted comprehensive programs of economic and political reform, moving toward a market economy, and opening up to the outside world through the liberalization of trade restrictions. Therefore, this research examines trade policy and reforms, and analyzes the relationship between trade openness using the trade exposure index (the ratio of foreign trade to GDP) and the exchange rate in Algeria using the ARDL methodology based on annual data for the period (2003-2022). Based on the study's objective, which revolves around estimating the rate of trade openness in Algeria, its economic conditions, and the role of this ratio in exchange rate fluctuations, the research results concluded that there is a short- and long-term relationship between the two variables, and a direct relationship between them, meaning that trade openness leads to exchange rate fluctuations. Therefore, it is necessary to pay attention to the trade openness index, as it is important for increasing exports by removing or reducing customs restrictions, creating new opportunities for economic institutions, directly or indirectly, and linking local institutions with other institutions. Global, and work to transfer modern and appropriate technology through trade openness, to achieve economic stability.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، سعر الصرف، السياسة التجارية في الجزائر

المقدمة

منذ أوائل التسعينيات، بدأ العالم في التخلي عن الحماية في التمويل الدولي والتجارة الدولية، ولهذا السبب أصبحت أدوار التجارة الدولية بارزة خلال العقود القليلة الماضية، وقد زادت اتجاهات التكامل والعولمة من أهمية التجارة الخارجية، مما أدى إلى تضخيم دورها كمحفز للنشاط الاقتصادي والعلاقات الدولية. ومن خلال التجارة الخارجية تقيم الدول روابط مع الأسواق الأجنبية، مما يمكّن المنتجين من الوصول إلى مستهلكين جدد وتعزيز الروابط الاقتصادية عبر الحدود وتقارب الاقتصادات وتكيفها مع ديناميكيات السوق العالمية، وبهذا انخرطت معظم البلدان بالفعل بشكل كبير في التجارة الدولية، لذا زادت درجة الانفتاح التجاري، وينطوي الانفتاح التجاري على تفكيك جميع أشكال الهياكل التعريفية مثل رسوم الاستيراد والتصدير والحصص والتعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التدفق الحر للسلع والخدمات عبر البلدان، ونتيجةً لذلك، أصبحت الحدود الوطنية أكثر نفاذيةً، وتزايدت أهمية التجارة الدولية بشكلٍ ملحوظ ، كما تعتبر التجارة مؤشرا

جوهريا لقياس انفتاح الدول على بعضها البعض من خلال مؤشر الصادرات والاستيرادات، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من تأثير في الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام.

لقد تسبب الانخراط المكثف في التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية في ارتباط الحالة الاقتصادية لدولة ما ارتباطًا وثيقًا بالظروف الخارجية، ويقال إن حركة سعر الصرف مرتبطة بمستوى الانفتاح التجاري أيضًا، اذ يمكن أن يؤثر الانفتاح التجاري على حركة العملة بمعنى أن كلما زاد تعرض اقتصاد بلد ما للتجارة الخارجية، ادى الى تغير قيمة العملة المحلية للتنافس مع الشركاء التجاريين، على الرغم من تزايد المشاركة التجارية الدولية، لذا فأن التغيرات في التجارة الخارجية سوف تؤثر على حركة اسعار صرف العملات.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية موضوع الانفتاح التجاري من خلال الدور الذي يمارسه في السياسات الاقتصادية والسياسات التجارية، اذ يوفر للدول إمكانية الوصول للأسواق العالمية من خلال تحرير قيودها التجارية، والتكامل فيما بينها وزيادة حدة المنافسة، وهذا التأثير المتبادل ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، وعلى قرارات السياسة النقدية في هذه البلدان على اختيار سعر الصرف الملائم في ظل الانفتاح التجاري.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التعقيد وعدم الوضوح الذي ينتاب قرارات السلطة النقدية في التأثير في سعر الصرف الأجنبي في ظل ظروف الانفتاح التجاري، اذ ان تقلبات سعر الصرف من الممكن ان تؤدي الى زيادة المخاطر على الشركات والمستثمرين وتأثير هذه المخاطر من الممكن ان يمتد الى جميع القطاعات الاقتصادية.

هدف الدراسة

يهدف البحث بشكل اساسي الى تقدير نسبة الانفتاح التجاري من خلال مؤشر الانكشاف التجاري (مجمل التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي) في الجزائر والظروف الاقتصادية لها وتأثير ذلك على تقلبات سعر الصرف.

فرضية الدراسة

اختبار الفرضية القائلة بوجود علاقة قوية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في المدى القصير والطويل الاجل في الجزائر .

منهجية البحث

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بدءاً من الفرضية التي قامت عليها الدراسة لغرض الوصول إلى النتائج، لذلك يبدأ الباحث بدراسة مفهوم الانفتاح التجاري و سعر الصرف والسياسة التجارية في الجزائر للمدة (2003-2022) معتمدا في ذلك على التحليل الوصفي والاحصائي فضلاً عن الاسلوب القياسي الذي تتلخص مهمته في قياس العلاقات الاقتصادية

واختبارها وان هذا القياس يتم بناءً على توصيف النظرية الاقتصادية اذ ان الاخيرة هي التي يمكن ان تقدم العلاقات الاقتصادية المطلوب قياسها ويتم بناءً على توصيف النموذج في النظرية الاقتصادية.

الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية: دولة الجزائر

الحدود الزمانية: يتحدد الإطار الزمني للبحث بالمدة (2003-2022).

المبحث الاول: مفهوم ومضمون الانفتاح التجاري ومؤشرات الانفتاح التجاري وسعر الصرف

أولا: مفهوم الانفتاح التجاري

ان الاسس الفكرية حول تبيني سياسة الانفتاح الاقتصادي تعود تاريخيا الى عصر المدرسة الاقتصادية الطبيعة وانعشت مع افكار رواد الفكر الكلاسيك امثال (ادم سميث ، ريكاردو ، جون ستيوارت ميل) الذين تبنوا فلسفة الحرية الاقتصادية ومنها حرية التجارة الخارجية لبلوغ مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية من خلال الحصول على مختلف السلع والخدمات، ويتم ذلك من خلال استغلال المتوافر من الموارد والامكانات بأفضل استغلال ولا يتم ذلك الا وفق المنافسة والحرية الاقتصادية ، كما اشار الكلاسيك الى ازاله العقبات امام التبادلات التجارية وتنمية العلاقات التجارية بين الدول لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية[1].

ويمكن الاشارة الى ان الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة نسبيا في الاقتصاد، الذي ظهر في بداية سبعينيات القرن المنصرم، وعلى الرغم من حداثة هذا الموضوع فإنه أخذ حيزا مهما في الاقتصاد العالمي، كما اختلفت الآراء حول تبني مفهوم شامل له، اذ انتشرت مفاهيم خاطئة للانفتاح التجاري، بسبب الفهم الخاطئ للعديد من المصطلحات المرتبطة به [2].

يعدُّ الانفتاح التجاري عنصرًا مهمًا في العولمة والذي يوصف في الغالب بأنه تفاعل متزايد أو تكامل للنظم الاقتصادية الوطنية بمساعدة النمو في التجارة الدولية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ويرتبط ذلك بالتدويل المتزايد للإنتاج وتسويق السلع والخدمات والأنشطة الإنتاجية والتجارية المتزايدة المرتبطة بها، ينطوي الانفتاح التجاري على تفكيك جميع أشكال الهياكل التعريفية مثل رسوم الاستيراد والتصدير والحصص والتعريفات وغيرها من القيود المفروضة على التدفق الحر للسلع والخدمات عبر البلدان [3].

---

[1]) انظر الى :
- مايح شبيب الشمري ، الاقتصاد الدولي نظريات حديثة ومضامين معاصرة ، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع ، بابل ، العراق ، 2023، ص 251
- جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن ، 2016 ، ص 210 .

[2]) علي اسماعيل عبد المجيد و علي عمران حسين الطائي، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية، في العراق للمدة (2003-2017) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 16 ، العدد 4 علمي ، 2018 ، ص 114.

[3]) Faiza Umer, Impact of Trade Openness on Economic Growth of Pakistan: An ARDL Approach, Journal of Business & Economic Policy, Vol. 1, No. 1; June 2014, p 39 .

عُرِّفَ الانفتاح من حيث الاختلافات بين توفير وحدة من النقد الأجنبي عن طريق إحلال الواردات وكسب وحدة من النقد الأجنبي عن طريق التصدير. ووفقًا لـ(Kyrre، 2006)، يُعرَّف الانفتاح بدقة فيما يتعلق بحواجز الدولة أمام التجارة الخارجية. ووفقًا لـ(Pritchett ،1996)، فإن الانفتاح هو كثافة التجارة في الاقتصاد. ويُعرِّف Adzido وآخرون (2016) الانفتاح بأنه استعداد الدولة لتبني سياسات خارجية ليبرالية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار. وقد جادل Yanikkaya (2003) بأن الأدبيات في مجال التجارة لم تنجح في تعريف الانفتاح بدقة على الرغم من أن التعريف أصبح مؤخرًا مشابهًا لمفهوم نظام التجارة الحرة حيث تُزال جميع العوائق التجارية.

يتضح من هذه التعريفات ان الانفتاح الاقتصادي ينطوي على الترحيب والتعاون مع الرأسمال الأجنبي كي يسهم بالمشاركة مع الرأسمال الوطني في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وسد الثغرة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات التي تتطلبها التنمية[4].

طُبقت الكثير من مقاييس الانفتاح على نطاق واسع في أدبيات التجارة لقياس درجة انفتاح البلدان، وكان المقياس الأكثر شيوعًا لانفتاح التجارة المستخدم في أدبيات التجارة الدولية هو استخدام نسبة قيمة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، أي (الصادرات + الواردات) /الناتج المحلي الإجمالي. كما بحثت بعض الدراسات الحديثة في استخدام مقاييس مختلفة مقابل (الصادرات + الواردات) /الناتج المحلي الإجمالي المستخدمة في آلاف الأدبيات، واقترحا Alcalá and Ciccone (2004) مقاييس انفتاح تستند إلى تعادل القوة الشرائية (PPP). وذكرا Squalli and Wilson (2011) استخدام مقياس أكثر دقة لانفتاح التجارة وهو كثافة تجارية مركبة تتضمن استخدام حصة البلد التجارية نسبةً إلى مستوى تجارته إلى إجمالي التجارة العالمية، وللتعامل مع القيم المتطرفة، عملا Frankel and Romer (1999) على مقياس معدل لانفتاح التجارة مع التركيز على التعامل مع القيم المتطرفة في (الصادرات + الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي.

من المهم ملاحظة أن جميع هذه التدابير المقترحة للانفتاح التجاري تدور حول "السياسة التجارية" و"نتائج التجارة"، مما يقودنا إلى استنتاج ان اهم مقياس للانفتاح التجاري هو ما يعرف بـ (مؤشر الانكشاف التجاري) وهو بساطة مجمل التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مقاييس الانفتاح التجاري

ومن الناحية النظرية، تُحقق مكاسب التجارة بغض النظر عمّا إذا كانت الدولة تتمتع بحصص تجارية كبيرة أو صغيرة نسبيًا، طالما أنها تتاجر مع بقية العالم. لذلك، يمكن قياس درجة الانفتاح التجاري من خلال:

- **الحصص التجارية (TS)**

ويمثل حصة التجارة من إجمالي النشاط الاقتصادي، او حصة التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تمثيله بمؤشر TS، والذي يمثل حصة الدولة التجارية:

[4]) محمد رضا العدل – ادارة التنمية في ظل الانفتاح – بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين للفترة 25-27 مارس 1976 – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – القاهرة 1976، ص452.

$$0 \leq \frac{(X+M)}{GDP} \leq \infty.$$

اذ ان **X**: هي الصادرات **M**: الاستيرادات **GDP**: الناتج المحلي الاجمالي

تشير المقاييس التي تزيد عن الواحد إلى أن مستوى التجارة الدولية للبلد يتجاوز دخله، غالبًا ما تؤدي هذه البلدان إلى الحد الأدنى من القيمة المضافة على الواردات التي يُعاد تصديرها بعد ذلك. بدلاً من ذلك، قد تتخصص بعض البلدان بشكل كبير في المنتجات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، بينما تستورد على نطاق واسع الكثير من السلع والخدمات الأخرى من بقية العالم، في كلتا الحالتين، توصف هذه البلدان بأنها منفتحة تجاريا. على النقيض من ذلك، في الحالات التي تقترب فيها $\frac{(X+M)}{GDP}$ من الصفر، فإن التجارة تمثل نسبة صغيرة من دخل البلد، وعادةً ما توصف هذه البلدان بأنها منغلقة تجاريا، يجسد هذا البُعد أهمية التجارة للدولة.

❖ **حصة التجارة العالمية (WTS)**

والبُعد الاخر للانفتاح التجاري يتعلق بالمساهمة النسبية التي تُقدمها دولة ما في إجمالي التجارة العالمية، ويمكن تمثيلها على النحو التالي:

$$WTS = \frac{(X+M)}{\sum_{j=1}^{n}(X+M)}$$

كلما زاد مؤشر (WTS)، زادت مكانة الدولة في التجارة العالمية، أي زاد انفتاح اقتصادها على التجارة العالمية مقارنةً بجميع الدول الأخرى. وكلما اقترب هذا المقياس من الصفر، قلّت تجارة الدولة مع بقية العالم وانعزلت عن التجارة العالمية، والأهم من ذلك، إذا تمكنت دولة ما من زيادة حصتها في التجارة العالمية، فلا بد أن يكون هناك انخفاض في حصة بقية العالم مجتمعة من التجارة العالمية، يشير حجم حصة التجارة العالمية إلى مدى مساهمة الدولة في التجارة العالمية، أي أن هذا البُعد يُجسّد أهمية دولة معينة في التجارة العالمية، والشكل السابق يوضح ما يسمى بـ "حدود الانفتاح"، يُقدم فهمًا أعمق للطبيعة ثنائية الأبعاد للانفتاح التجاري، يمكن للاقتصادات زيادة انفتاحها بإحدى طريقتين في ظل قيود معينة، يمكن تحقيق فوائد للتجارة إذا تمكنت دولة ما من زيادة إما TS أو WTS، بافتراض أنها تقع ضمن حدود الانفتاح، أما فيما عدا ذلك فإن نطاقها محدود وستقع الاقتصادات في منطقة الانغلاق. ويمكن ان تتمتع الدولة بمجال أكبر لتحقيق فوائد من التجارة الخارجية داخل الحدود وأقرب إلى الأصل. لذلك تشير التحركات بعيدًا عن نقطة الأصل ولكن داخل منطقة الحدود إلى زيادات في الانفتاح التجاري، ناتجة عن زيادة مجمل التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي او زيادة حصة الدولة من التجارة العالمية.

الشكل (1)

حدود الانفتاح التجاري

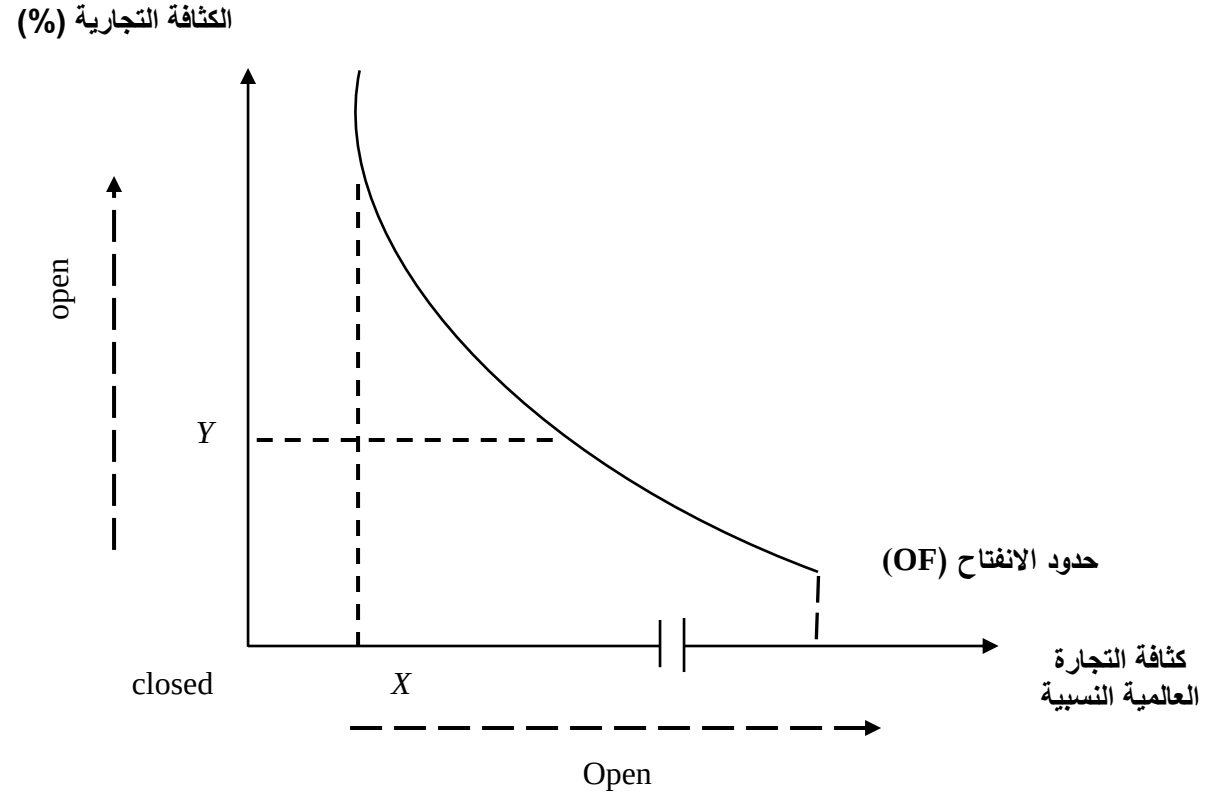

Source: Squalli, Jay, and Kenneth Wilson. "A new approach to measuring trade openness." *Economic & Policy Research Unit Working Paper* 6.07 (2006), p 18.

ثالثا: سعر الصرف

يشير سعر الصرف إلى قيمة عملة واحدة مقابل العملات الأخرى في وقت ما، ويمكن من خلاله بيان مركز الدولة التجاري مع الشركاء التجاريين ، اذ تعد اسعار الصرف اداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن جانب آخر ان استيراد السلع من دول اخرى يزيد من الطلب على عملة الاجنبية لتلك الدول، وفي حالة تصدير السلع للبلدان الاخرى يزيد من عرض عملته ، او بعبارة اخرى فأن الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد الوطني وباقي اقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها[5] .

[5]) جيمس جرير، الاقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى وآخرون ، المركز العربي والتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 2013 ، ط6 ، ص235-236

تؤدي أسعار الصرف دورًا محوريًا في التجارة الدولية لأنها تسمح لنا بمقارنة أسعار السلع والخدمات المنتجة في مختلف الدول، اذا ان اسعار الصرف هي مرآة حقيقة تعكس اسعار السلع والخدمات الاجنبية للبلد ، كما انها تعكس اسعار السلع والخدمات المحلية اتجاه الشركاء التجاريين [6] .

ويعد استقرار سعر الصرف أحد متغيرات الاستقرار الاقتصادي وان أي تغير يحدث في سعر الصرف تكون له آثار على مستوى الأداء الاقتصادي وتختلف التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف، وقد تكون التغيرات بشكل متقطع او طارئ نتيجة لظروف اقتصادية معينة، وتكون أثارها محدودة، او تحدث بصورة مستمرة وهذا ما يؤدي الى خلق فجوة بين القيمة الحقيقة والقيمة السوقية لسعر صرف العملات، وقد تتسع هذه الفجوة مما تؤدي الى زيادة حجم المخاطر على الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بالعملات الأجنبية المختلفة في تسوية مدفوعاتها التجارية المتنوعة، لان هذه العملات عرضة للتقلبات السعرية المستمرة ومن ثم احتمالية تعظيم الخسائر لهذه الوحدات، وان عدم ادراك هذه الحقيقة يكون سببا لتعرض اغلب الوحدات الاقتصادية والمستثمرين الى خسائر مالية غير متوقعة[7]،

وقد كشف انهيار نظام بريتون وودز والتقلبات في أسعار الصرف التي طرأت مع الانتقال إلى نظام سعر الصرف المرن عن عدم كفاية المناهج التقليدية في تفسير تغيرات أسعار الصرف، لقد كانت حالة عدم اليقين الناجمة عن مجموعة متنوعة من العوامل، مثل صدمات العرض، وصدمة اسعار النفط، ووفرة السلع أو نقصها، والتغيرات في العرض والطلب على النقود، وجمود الأجور والأسعار، وتأثير التوقعات، والاختلافات في نمو الإنتاجية، والصدمات العالمية الحقيقية، عوامل مهمة في ظهور هذا القصور. وفي حين أدت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب التحرير المالي، إلى دمج الأسواق المالية في مناطق جغرافية مختلفة بوصفها سوقا واحدة، فإن ارتفاع أسعار الصرف أدى إلى زيادة التضخم وبدأ يؤثر على الرفاهة العامة، وقد أثرت تدفقات رأس المال، التي أصبحت شديدة الحساسية للاختلافات الدولية في أسعار الفائدة، على معدلات الاستثمار والتشغيل. على سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج إلى تسريع تدفق رأس المال إلى خارج البلاد، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات وزيادة مشكلة البطالة. وفي هذا السياق، كانت الأساليب التقليدية غير كافية لتفسير أسعار الصرف، وبرزت أساليب جديدة. إن النقطة المشتركة بين كل هذه المناهج الجديدة تقريباً التي تحاول تفسير التغيرات في أسعار الصرف من خلال أسواق الأصول بطريقة مناسبة للظروف الحالية هي أنها تستند إلى افتراض القدرة الكاملة على الحركة الرأسمالية، اذ لا توجد تكاليف للمعاملات، وضوابط على رأس المال، وعقبات تؤخر تدفق رأس المال بين البلدان. بدأت المناهج الحديثة مع نموذج موندیل فليمنج، الذي اقترح حركة رأس المال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف، وتمت صياغته في البداية وفقًا لوجهة نظر سوق الأصول[8].

[6]) Krugman, Paul R., Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz., International Economics Theory & Policy, Pearson, the U.S of America, 8th ed, 2012, p 324 .

[7]) عادل راشد نصيف، عبدالرزاق حمد حسين ، تأثير سعر الصرف على المؤشر العام لبورصة إسطنبول للأوراق المالية، مجلة كلية المأمون ، 2023، ص55.

[8]) Jeffrey A. Frankel, "Monetary and Portfolio-Balance Models of Exchange Rate Determination", Economic Interdependence and Flexible Exchange Rates, (Ed. Jagdeep S. Bhandari, Bluford H. Putnampp), MIT Press, Cambridge, 1983, s. 84

المبحث الثاني: الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر

أولا: تاريخ السياسة التجارية في الجزائر

مرت السياسة التجارية في الجزائر بمراحل وتغيرات عدة تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد، فمنذ أوائل عقد السبعينيات وحتى آواخر عقد الثمانينات تبنت الجزائر نظاما تجاريا معقدا، المتمثل بسياسة إحلال الواردات وفرض قيود على السلع المستوردة ورفع معدل التعريفة الجمركية والرقابة على النقد الأجنبي، فضلا عن اتباع نظام رقابي على الاستثمارات المحلية ومراقبة التجارة والاسعار الداخلية من خلال تأسيس قطاع عمومي لتطبيق تلك الإجراءات الى جانب الاعتماد على الاحتكارات العامة [9]. اذ أعلنت الحكومة الجزائرية في عام 1971 اصدار أوامر لإنشاء مؤسسات لها صلاحية احتكار المبادلات التجارية، وفي عام 1978 تم اصدار قانون رقم 2/78 لضبط عملية الاحتكار، وبذلك أصبحت التجارة الخارجية مع دول محددة تمارس الجزائر معها التبادل التجاري، والغرض منها منافسة البلدان الصناعية وزيادة حجم الاستثمارات الوطنية والحد من ظاهرة البطالة [10]. وبعد صدمة النفط العالمية في العام 1984 وزيادة حجم الديون الخارجية في الجزائر وبعد ضغط المنظمات، عمدت الجزائر الى اصلاح السياسة التجارية والتخفيف من القيود التجارية استعدادا للتحرير التجاري، وان مرحلة التحرير هذه مرت بمراحل مختلفة، ففي العام 1990 بدأت الجزائر بتحرير تدريجي من خلال استبدال السياسة التجارية المقيدة وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت اشراف المصارف المتعاملة مع المصدرين والمستوردين وفقا لنظام السوق وبذلك تم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية في العام 1991، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والعمل على توطيد العلاقات التجارية مع الدول العربية وتراجع التدخل الحكومي في النشاط التجاري[11].

وفي العام 1994 بدأت الجزائر بتنفيذ إصلاحات تجارية أوسع من خلال اصدار تعليمات وإجراءات عدة تقتضي بإزالة القيود التجارية، منها، إلغاء القيود الكمية على الاستيرادات، وتحرير الاستيرادات من السلع الصناعية وإزالة الحدود المفروضة على آجال سداد قروض المستوردين، تسهيل عملية تحويل العملة الوطنية لكل المعاملات الخارجية الجارية [12]. وهذه الخطوات على الرغم من أهميتها الا انها لم تكن كافية وذلك بسبب غياب التنسيق في الأطر التشريعية والتنظيمية للتجارة الخارجية ومن ضمنه التعريفة الجمركية، لذلك تم الشروع في اصلاح التعريفة الجمركية من اجل زيادة الانفتاح التجاري وإقرار التكامل الإقليمي، فتم تخفيض التعريفة الجمركية على الاستيرادات، ففي عام 1996 تم تخفيضها من 60 % الى 50% ثم الى 45% عام 1997، ثم الى 40% في العام2001 [13].

---

[9] زايري بلقاسم وبال عبد القادر، تسهل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، الجزائر، 2005، ص45.

[10] محمد اسامه عماري وهشام جزار، استراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات في النظام التجاري العالمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، 2002، ص57.

11) بونوه سميه ونوري منير، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 14، العدد 9 ، 2018، ص126.

[12]) كريم نشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص113.

[13]) كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة الى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 ، ص188- 189.

ثانيا: الاصلاح الاقتصادي

بعد الاستقلال، اعتمدت الجزائر نظام قيادة موجه نحو الداخل، وأكدت استراتيجيتها التنموية على القطاع العام، مع اعتبار الشركات المملوكة للدولة المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، واعتمد المواطنون على الحكومة في الحصول على دعم الغذاء والمرافق العامة والإسكان والتعليم والوظائف، وبفضل عائدات النفط التي حمت الاقتصاد مؤقتًا من الركود ، نجت هذه الاستراتيجية لسنوات عديدة، ومع ذلك، بحلول منتصف الثمانينيات، لم تعد الحكومة قادرة على تلبية متطلبات السكان المتزايدة ، اذ تأثرت الجزائر بشدة بصدمة النفط في عام 1986، عندما انخفض سعر النفط الخام من أعلى مستوى له عند حوالي 40 دولارًا إلى أدنى مستوى له عند حوالي 6 دولارات للبرميل، مما تسبب في انخفاض بنسبة 50 % في الإيرادات العامة للدولة والركود الشديد [14].

وبحلول أواخر الثمانينيات، لم يكن أمام الجزائر أي ملاذ آخر سوى طلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي، ومن المعروف أن مساعدات صندوق النقد الدولي مشروطة بصياغة وتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها أن تعجل بالانتقال إلى اقتصاد موجه نحو السوق، كان التدهور الحاد في الوضع الاقتصادي والامتثال لشروط صندوق النقد الدولي هو الذي أجبر الحكومة على الانخراط في برنامجين رئيسيين للإصلاح الاقتصادي في عامي 1989 و1991 واعتماد دستور عام 1989، الذي أنهى النظام السياسي للحزب الواحد، وتألفت تدابير الإصلاح الاقتصادي من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال سياسات نقدية ومالية صارمة، وخفض قيمة الدينار الجزائري، وتحرير الأسعار والتجارة [15].

شهد برنامج الإصلاح في الجزائر انعكاسًا وتغيرات في السياسة الاقتصادية خلال عامي 1992 و1993، اذ تم اعتماد سياسات نقدية ومالية توسعية، وبهذا عادت الأسعار والتجارة إلى السيطرة الإدارية، وبحلول عام 1994 كانت الجزائر مرة أخرى على حافة الكارثة المالية، حيث واجهت أزمة أخرى في ميزان المدفوعات، اذا بلغ الدين الخارجي 25 مليار دولار ومثل إجمالي خدمة الدين 70 % من عائدات العملات الأجنبية من إجمالي صادرات الجزائر، طلبت الجزائر مرة أخرى المساعدة من صندوق النقد الدولي، ووافقت في أبريل 1994 على تنفيذ برنامج شامل للتكيف الهيكلي كشرط مسبق لإعادة جدولة ما يقرب من ثلثي ديونها الخارجية، افتتح برنامج الإصلاح عام 1994 حقبة جديدة من السياسة الاقتصادية وإجماع عام على أن الجزائر يجب أن تتخلى عن التخطيط المركزي إلى الأبد، وبهذا بدأت الجزائر في خفض الحواجز التجارية وبيع الأصول الحكومية وفتح قطاعها المالي أمام رأس المال الأجنبي[16] .

بعد عام 1994، بدأت الجزائر في تحقيق نتائجها الأكثر إثارة للإعجاب وغير المتوقعة في مجال استقرار الاقتصاد الكلي، ومنذ عام 1997 نجحت جهودها الرامية إلى التكيف المالي في احتواء التضخم وإرساء ميزان مدفوعات إيجابي، ويرجع هذا النجاح جزئياً إلى الوضع الاقتصادي العالمي الملائم، وخاصة أسعار النفط القوية. إن الاستقرار الاقتصادي الكلي

[14] Acemoglu, S. Johnson and J. Robinson, 'The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation', American Economic Review 91 , 2001.

[15] R. Abdoun, 'Un bilan du programme de stabilisation economique en Algerie' Les Cahiers du CREAD 46–47 1999 pp.27–42;

[16] F. Z. Oufriha, 'Ajustements structurel, stabilisation et politique mone´taire en Algerie', Les Cahiers du CREAD 46–47 1999, pp.94–177.

وحده لا يكفي دون اتخاذ إجراءات مصاحبة من جانب الحكومة للمضي قدماً في الإصلاحات التكميلية، ويتمثل الهدف الرئيسي لبرامج الاستقرار في توفير بيئة اقتصادية مواتية لنجاح تدابير الإصلاح الأخرى التي تساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات النمو للجزائر. بدأ النجاح في إصلاح الأسعار بدءًا من أواخر عام 1989، ثم القضاء تدريجيًا على القيود السعرية والدعم المعمم لجميع المنتجات تقريبًا، وخاصة بعد إحياء برنامج الإصلاح في عام 1994، وقد اكتمل تحرير الأسعار تقريبًا بحلول عام 1997 ، بعد أقل من عقد من الزمان منذ بدء تنفيذه[17].

اما ما يخص القطاع المالي فقد أحرزت الجزائر تقدماً في تغيير نظامها المصرفي قبل الإصلاح، اذ قدم قانون النقد والائتمان الصادر في أبريل 1990 إطاراً قانونياً وتنظيمياً جديداً للقطاع المالي، وقد صُمم هذا القانون لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت منذ عام 1989، ويشكل حجر الزاوية للإصلاح النقدي والمالي الجزائري، وقد أسس هذا القانون استقلالاً أكبر لبنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري)، وسمح للبنوك المحلية والأجنبية الخاصة، وطبق لوائح جديدة ومعززة للبنك المركزي على البنوك التجارية، وأنشأ سوقاً للأوراق المالية، وأخيراً خصخص جزئياً الشركات المملوكة للدولة من خلال فتحها أمام الاستثمار الأجنبي. وبحلول فبراير 2003، تم إنشاء 22 بنكاً خاصاً وتم إدراج أربع شركات مملوكة للدولة في سوق الأوراق المالية [18].

اما بالنسبة للقطاع الخاص فقد حدثت أكبر عملية خصخصة في المؤسسات العامة الصغيرة والمحلية، فمنذ عام 1996، تمت خصخصة أو حل مئات المؤسسات المحلية، وقد عززت الكثير من التدابير هذه التطورات الإيجابية، بما في ذلك إزالة احتكار الدولة لقطاع التأمين، وإعادة الأراضي الزراعية المؤممة سابقًا إلى أصحابها الأصليين، وإدخال قانون استثمار جديد لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص من خلال آليات تحفيزية مختلفة، ونتيجة لذلك، أصبح القطاع الخاص قوة اقتصادية رئيسية، متجاوزًا مؤخرًا القطاع العام من حيث العمالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي[19] .

ثالثا: انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية

ان قرار انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية جاء وفق فلسفتين، تكمن الأولى في رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من المكاسب المتأتية نتيجة لفتح فرص جديدة امام السوق الجزائري، والفلسفة الثانية تدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى لها الجزائر لتصحيح الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد واسس النظام الاقتصادي العالمي للتحول نحو اقتصاد السوق [20].

---

[17]) ينظر الى : -

- K. Nashshibi and P. Alonso-Gamo, 'Algeria: Stabilisation and Transition to the Market', IMFOccasional Paper 165, Washington, DC, 1998.
- W. Easterly and R. Levine, 'Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development', NBER Working Paper 9106, 2002.
- 18) Kada Akacem, Economic Reforms in Algeria:An Overview and Assessment, The Journal of North African Studies, Vol.9, No.2, 2004, pp119.

[19]) Ibd, pp121.

[20]) ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، إنضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص76 .

منذ عام 1987، بدأت الجزائر بتقديم طلب الى منظمة التجارة العالمية بهدف إدخال البلاد ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، وتماشيا مع هذا الحدث قامت الجزائر بالكثير من الإجراءات في مجال إصلاح نظام الرسوم الجمركية وفتح التجارة الخارجية، ومنذ ذلك الحين، كانت المفاوضات الثنائية بشأن الوصول إلى الأسواق جارية، مع التركيز بشكل خاص على السلع والخدمات بالإضافة إلى مراجعة نظام التجارة الخارجية للجزائر، وفي تقرير صدر عام 2008، سلط فريق عمل منظمة التجارة العالمية الضوء على الإجراءات التي اتخذها المشرع الجزائري والتي تجعل سياسات البلاد أكثر انسجامًا مع سياسات منظمة التجارة العالمية، اذ أصدرت الجزائر تشريعات جديدة بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة وقضايا الصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية ومكافحة الإغراق والضمانات والتدابير التعويضية وسياسات التسعير والتقييم الجمركي واستيراد الأدوية، وفيما يتصل بحماية حقوق الملكية الفكرية، اعتمدت الحكومة قوانين جديدة في عام 2003 بشأن حقوق التأليف والنشر والحقوق ذات الصلة، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والدوائر المتكاملة كجزء من مفاوضات الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومع ذلك، كان التنفيذ غير متسق، ولا يزال التنفيذ متقطعا الى يومنا هذا ، إن مثل هذه التدابير التي جعلت الجزائر أكثر انسجاماً مع متطلبات منظمة التجارة العالمية وأقرب إلى التكامل السوقي تشكل خطوات مهمة نحو انفتاح الاقتصاد الجزائري أمام التجارة العالمية[21].

رابعا: الاتفاقيات التجارية

1- اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي

وقعت الجزائر أول اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي في الأول من يوليو عام 1976 ولمدة عشرين عامًا، وخلال هذه الفترة تم مراجعة العلاقات التجارية وكذلك خطط الدعم المالي وتنقيحها كل خمس سنوات، وقد نُظمت العلاقات التجارية من خلال البروتوكولات، في حين دُعمت خطط الدعم المالي من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، وتمحورت اهداف هذه الاتفاقية بما يأتي [22]:

- تنمية المبادلات التجارية بين الجزائر والسوق الاوربية.
- ضمان تحقيق توازن تجاري بين المبادلات التجارية
- ترشيد القيود امام السلع الجزائرية المتدفقة نحو السوق الاوربية المشتركة.

قبل انتهاء اتفاقيات التعاون اقترح الاتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي البدء بالمفاوضات في عام 1993، وهكذا سارت المفاوضات بسرعة في أوائل عام 1994 بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي وتقوية الروابط التجارية وتسهيل

[21]) Omar T. Mohammedi, INTERNATIONAL TRADE AND INVESTMENT IN ALGERIA: AN OVERVIEW, Michigan State Journal of International Law, Vol. 18:3, 2010, pp393-394.

[22]) بضياف صالح، اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر خلال الفترة (2005- 2019) بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد2، 2020، ص 1116.

المبادلات التجارية بين الطرفين، ولكن هذه المفاوضات لم تستمر طويلا، ففي عام 1997 جمدت الجزائر المفاوضات مع الجانب الأوروبي من أجل تحديد العوائق الرئيسية، أي أن السلطات الجزائرية حددت التناقضات التالية[23]:

- يجب أن يكون التحرير تدريجيًا ومتكيفًا مع خصوصية الاقتصاد الجزائري.
- وينبغي أن تمتد مجالات التعاون إلى ما هو أبعد من المجال التجاري.
- رفض الجزائر القاطع لرفع الحماية كليا عن القطاع الصناعي.
- رفض فكرة إلغاء الرسوم الجمركية بشكل مستمر.

المقترح الجزائري يقضي بمراجعة التعريفات الجمركية بشكل دوري على مدى ثلاث أو خمس سنوات، ولكن تم إنشاء آليات تمويلية لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وكانت هذه الآليات التمويلية تعمل من خلال بروتوكولات مالية، وقد بلغ عدد البروتوكولات المالية خلال الفترة من 1976 إلى 1996 أربعة بروتوكولات.

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من شهر سبتمبر عام 2005، ولم تكن هنالك أي عوائق او صعوبات امام هذه الاتفاقية بسب التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن المفاوضات من خلال إقامة لجنة دائمة تتابع تنفيذ ملف المفاوضات تحت اشراف وزارة التجارة الجزائرية [24].

2- انضمام الجزائر الى المنطقة التجارية العربية

تسعى الجزائر الى توسيع افاق التبادل التجاري الحر ودخولها السوق الدولي لتحقيق المكاسب التجارية المرجوة، من خلال الانضمام الى التكتلات والاتفاقيات التجارية لتسهيل حركة المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، وتحسين جودة المنتجات والبحث عن إمكانية تحقيق التنوع الاقتصادي في مختلف القطاعات الإنتاجية، لذا صادقت الجزائر على اتفاقية بين البلدان العربية عام 2004، ثم قدمت ملف انضمامها الى منظمة التجارة العربية للتبادل الحر 2008، وفي العام 2009 أصبحت الجزائر عضوا في هذه المنظمة بشكل رسمي، مع مجموعة من التخفيضات الجمركية [25]، وتم الاتفاق على مجموعة من الشروط وهي[26] :

- تحرير بعض السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء من القيود التجارية المتنوعة وتشمل كل من المواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع الزراعية والحيوانية والسلع نصف المصنعة.

[23]) Mohamed L. Khiar, The Trade Flows between Algeria and Europe: A Historical Overview and An Empirical Evidence, Maghreb Review of Economic and Management, Vol 03-N°01, 2016, pp63.

[24]) بحث منشور على موقع وزارة التجارة الجزائرية، https://www.commerce.gov.dz/

[25]) بن عياد جمال وبن سعيد لخضر، اثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى في تنمية التباد التجاري الجزائري، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 11، العدد 1، 2024، ص114

[26]) سداوي نورة ، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية ، مصدر سابق، 151.

- حماية بعض المنتجات المحلية من خلال فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المتبادل، وهذا يشمل السلع الوفيرة محليا.
- إمكانية التفاوض بين الأعضاء من خلال تحديد رسوم موحدة على السلع المستوردة من البلدان غير العربية وتكون منافسة للسلع العربية.

خامسا: سعر الصرف في الجزائر

تبنت الجزائر أنظمة مختلفة من أسعار الصرف تأثرا بالفلسفة الاقتصادية المتبعة خلال كل حقبة زمنية، ففي فترة ما بعد الاستقلال تبنت السلطات الجزائرية سعر صرف ثابت بالنسبة لعملة واحدة (الفرنك الفرنسي) في الفترة التي كان خلالها نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتون وودز، وبعد انهيار هذا النظام تم تعويم نظام سعر الصرف على المستوى الدولي، لهذا لجأت الجزائر الى ربط عملتها بسلة مكونة من 14 عملة اجنبية من بينها الدولار [27]، وبعد صدمة أسعار النفط العالمية عام 1986 واثرها على مستوى النشاط الاقتصادي، اتخذت الجزائر عدة خطوات إصلاحية وفي مختلف المجالات ومنها تخفيض قيمة العملة، من خلال اجراء تغير على التوازن القانوني بين العملة المحلية والأجنبية، وبعد عام 1994 قامت السلطات النقدية بأجراء تخفيض في مرحلتين بمجموع 70 % وبهذا تبنت الجزائر نظام الصرف العموم المدار بين البنك المركزي والمصارف التجارية وهذا في إطار التحول من اقتصاد موجة الى اقتصاد السوق وبهذه الفلسفة أصبحت العملة الجزائرية قابلة للتحويل في المعاملات التجارية نحو الخارج [28].

ان الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية بشأن ضبط معدلات سعر الصرف وحيازة العملات الصعبة واحتكارها التجارة الخارجية بفعل برنامج الواردات، أدت الى ابتعاد سعر الصرف عن السعر المحدد رسميا من قبل السلطة النقدية، وبهذا ظهرت سوق موازية للسوق الرسمية يتم التعامل فيها خارج النظام النقدي. والجدير بالذكر ان ظهور هذه السوق يرجع أساسا الى ندرة العملة وفي هذه الحالة يكون عندها البنك المركزي عاجزا عن اشباع رغبة طالبي العملة الصعبة لممارسة النشاط التجاري وبالتالي حدوث فجوة بين عرض العملة والطلب عليها، وبهذا يتحول فائض الطلب الى السوق غير الرسمية للحصول على العملة الصعبة [29].

سادسا: تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف

ان تحليل نسبة (الصادرات + الاستيرادات / الناتج المحلي الاجمالي) وتأثير هذه النسبة على تقلبات سعر الصرف او خلق سوق موازية للسوق الرسمية وبالتالي تأثير هذا على خروج العملة الصعبة بسبب الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الطلب المتزايد، اذ ان زيادة الاستيرادات تؤدي الى زيادة الطلب على عملات البلدان المستورد منها، وان زيادة الطلب

[27]) دوحة سلمى، إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة بسكرة، 2014، ص160-161.

[28]) شعيب بنوه وخياط رحمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011، ص124.

[29]) بوثلجة عبد الناصر وبطاهر سمير، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر، المجلة المقاربية للاقتصاد والتسيير، العدد1، 2015، ص80

على هذه العملات يسبب زيادة في سعر صرفها، وفي ظل تحكم الدولة بالعروض النقدي من خلال تبني الجزائر نظام سعر صرف ثابت فأن هذه القيود من شأنها ان تخلق سوق صرف موازية للسوق الرسمية، وبالتالي زيادة نشاط هذه السوق لتلبية طلبات المستثمرين من العملات الصعبة مما يؤدي الى خلق فوارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي .

من خلال الجدول (1) يظهر مؤشر الانكشاف التجاري في الجزائر؛ إذ نلاحظ ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري للاقتصاد العالمي ، وهذا يدل ان هذا الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على العالم الخارجي ويتأثر بالظروف الخارجية والسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول الأخرى؛ لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الإيرادات الريعية بدرجة كبيرة المتأتية من مبيعات النفط الخام والغاز الطبعي) (، والتغيرات الواردة في بيانات الجدول ادناه تفسر تبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي، اذ نلاحظ اختلاف نسب الانكشاف من سنة الى أخرى تبعا للتغيرات الاقتصادية المفاجئة التي عصفت العالم خلال فترة الدراسة المحددة، نرى أن نسبة الانكشاف في بداية فترة الدراسة في العام 2003 بلغت (51.4%) ثم بدأت هذا النسبة بالتغيرات المتتالية نحو الارتفاع لتصل الى (64.3%) في العام 2008، وهي النسبة الأعلى خلال مدة الدراسة، ثم انخفضت هذه النسبة وبمعدل 9 نقاط في العام التالي نتيجة الازمة المالية لعام 2008 التي عصفت الاقتصاد العالمي آنذاك، ثم استمر هذا الانخفاض في نسب الانكشاف التجاري ليصل الى ادنى قيمة له في العام 2020، اذا بلغت هذه النسبة (34.5%) تأثرا بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي (وباء كورونا) ثم ارتفعت بعد ذلك النسبة لتصل الى (46.3%) في عام 2022 .

بينما مسار سعر الصرف، نلاحظ تغيرات بسيطة في بداية فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض، ثم سلك مسار الارتفاع بين الأعوام (2012- 2022)، اذا بلغ في العام 2012 (**77.54**) دينار لكل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي، ثم بلغ اعلى معدل صرف في عام 2022 اذ بلغ (**141.99**) دينار جزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.

الجدول (1)

مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر للمدة (2003-2022)

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الاستيرادات مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري	الانكشاف التجاري %	سعر الصرف
2003	24465	13322.0	73482.26	37787.0	11143.00	51.4	77.39
2004	32220	17950.0	91913.68	50170.0	14270.00	54.6	72.06
2005	46334	19817	107046.62	66151.0	26517.00	61.8	73.28
2006	54740	20520	123084.26	75260.0	34220.00	61.1	72.65
2007	60490.1	26408.2	142482.74	86898.4	34081.91	61	69.29
2008	78062.6	37979.9	180383.85	116042.5	40082.57	64.3	64.58
2009	45174.6	37384.7	150317.29	82559.2	7789.88	55	72.65
2010	57098.4	38797.1	177785.05	95895.4	18301.30	53.9	74.39

72.94	54.8	25978.55	119580.4	218331.95	46801	72779.5	2011
77.54	54.1	19930.06	122947.8	227143.75	51508.9	71439	2012
79.37	52.1	9945.20	119688.8	229701.43	54871.8	64817.0	2013
80.58	50.0	576.14	119491.0	238942.66	59457.4	60033.6	2014
100.69	46.2	-17812.0	86710.4	187493.86	52261.2	34449.2	2015
109.44	43.5	-19999.9	78633.8	180763.84	49316.9	29316.9	2016
110.97	43.9	-14241.1	83380.4	189880.90	48810.8	34569.6	2017
116.59	46	-7160.6	89407.6	194554.48	48284.1	41123.1	2018
119.35	41.2	-9007.5	79632.9	193459.66	44320.2	35312.7	2019
126.78	34.5	-12992.3	56822.2	164873.42	34907.2	21915	2020
135.06	40	1233.3	76023.4	186231.21	37395.0	38628.4	2021
141.99	46.3	26998.6	104384.5	225638.46	38693	65691.5	2022

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

1- **البنك المركزي الجزائري**
2- **البنك الدولي: Data from database: World Development Indicators**
3- **وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مجموعة من التقارير**
4- **موقع صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org**

المبحث الثالث : التحليل الكمي لمتغيرات النموذج

أولا: توصيف النموذج القياسي

يعتمد النموذج القياسي على دراسة العلاقة الديناميكية بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر، وبالتوافق مع هدف الدراسة من اجل تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بناء على ما تم التوصل اليه في الجانب النظري، ويتم هذا من خلال التوصيف لاستخلاص النتائج احصائيا لتقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف ، والتغيرات التي شملتها الدراسة هي:

المتغير المستقل هو مؤشر الانكشاف التجاري، ونرمز له بالرمز **(OT)**

المتغير التابع هو سعر الصرف السوقي، ويرمز له بالرمز **(EX)**

المتغير العشوائي يرمز له بالرمز μ

ثانيا: الخصائص الإحصائية للبيانات

الجدول (2) يبين الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، نلاحظ ان متغير سعر الصرف (EX) بلغ اعلى قيمة له بمقدار (0.015485) دولار امريكي مقابل وحدة واحدة من الدينار الجزائري في العام 2022، وأدنى قيمة بمقدار (0.007043) دولار امريكي في العام 2008، وبانحراف معياري قدره (0.002732)، والقيمة الاحتمالية لمعامل Jarque-Bera بلغت (2.153578) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا ولا يعاني من مشكلة.

اما متغير مؤشر الانكشاف التجاري (OT) بلغ اعلى قيمة له بمقدار (64.3 %) في العام 2008، وادنى قيمة بمقدار (34.5 %) في العام 2020، وبانحراف معياري قدره (15.46779)، والقيمة الاحتمالية لمعامل Jarque-Bera بلغت (3.394459) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا ولا يعاني من مشكلة.

الجدول (2)

الخصائص الإحصائية للبيانات للمدة (2003-2022)

	EX	OT
Mean	92.37950	50.785
Median	78.45500	51.75
Maximum	141.9900	64.3
Minimum	64.58000	34.5
Std. Dev.	24.92358	8.027864
Skewness	0.691196	-0.128458
Kurtosis	1.972796	2.26809
Jarque-Bera	2.471798	0.501415
Probability	0.290573	0.77825
Sum	1847.590	1015.7

Sum Sq. Dev.	11802.51	1224.485
Observations	20	20

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

ثالثا: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

من الضروري تحديد ما اذا كانت المتغير يحتوي على جذر الوحدة قبل تقدير العلاقة قصيرة او طويلة الاجل بين المتغيرين، وفي هذه الدراسة طُبق اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) و اختبار فيلبس – بيرون PP ، وحُدد ما اذا كانت السلسلة تحمل جذر الوحدة ام لا بشكل منفصل وفقا للمعادلات ذات الثابت وبدونه والاتجاه، والاختباران التاليان يوضحان تلك النتائج :

1- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

ومن الجدول (3) نلاحظ ان مؤشر الانكشاف التجاري (OT) مستقر عند المستوى وبدرجة معنوية عند (5%) بحد ثابت واتجاه زمني، اما سعر الصرف لم يستقر عند المستوى وانما اصبح مستقرا عند (Differences 1) وعند دلالة إحصائية (1% و 5% و10%) على التوالي، سواء بقاطع ام بقاطع واتجاه زمني ام بدون قاطع او اتجاه ، وهذا يعني خلو السلسة الزمنية من جذر الوحدة ، ومن الممكن اجراء الاختبارات الخاصة بالنموذج

الجدول (3)

اختبار الاستقرارية _ ديكي فلر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		EX	OT
With Constant	t-Statistic	0.3617	-1.0505
	Prob.	***0.9753***	***0.7126***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6635	-4.0425
	Prob.	***0.2600***	***0.0266***
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5052	-1.4469
	Prob.	***0.1205***	***0.1333***
		n0	n0
	At First Difference		
		d(EX)	d(OT)
With Constant	t-Statistic	-4.1816	-4.1782
	Prob.	***0.0052***	***0.0056***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2941	-3.5074
	Prob.	***0.0167***	***0.0707***
		**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5547	-3.4383
	Prob.	***0.0013***	***0.0018***
		***	***

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

2- اختبار فيلبس – بيرون PP

إضافة الى اختبار ديكي فلر الموسع نقوم باختبار (PP) لتعزيز نتائج الاختبار، اذ ان اختبار (PP) اكثر دقة من اختبار (ADF)، والجدول (4) يبين نتائج اختبار هذا النموذج، اذ نلاحظ ان المتغيران مستقران عند المستوى، وذات دلالة إحصائية (10%) بحد ثابت واتجاه، وبهذا يتم التأكد من خلو البرنامج من مشكلة جذر الوحدة، وسيتم تطبيق الاختبارات الأخرى.

الجدول (4)

اخبار الاستقرارية _ فليبس بيرون

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		EX	OT
With Constant	t-Statistic	0.4576	-1.1002
	Prob.	***0.9801***	***0.6933***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3176	-3.6520
	Prob.	***0.0935***	***0.0520***
		*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5052	-0.4391
	Prob.	***0.1205***	***0.5105***
		n0	n0
	At First Difference		
		d(EX)	d(OT)
With Constant	t-Statistic	-4.2054	-3.1904
	Prob.	***0.0049***	***0.0376***
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4370	-2.7585
	Prob.	***0.0129***	***0.2279***
		**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5620	-3.3177
	Prob.	***0.0013***	***0.0024***
		***	***

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

3- صياغة النموذج القياسي

وبعد الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وظهر من نتائج اختبار السلاسل الزمنية، أن سعر الصرف مستقر عند الدرجة الصفرية$I\sim0$، بينما متغير الانكشاف التجاري مستقر عند الفرق الأول $I\sim1$، لذا فان النموذج المناسب لاختبار التكامل المشترك هو نموذج (ARDL)، وفقا للمعادلة التالية:

$$EX_t = c + \beta_1 EX_{t-1} + \beta_1 OT_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} a_{1i}\, EX_{t-1} + \sum_{i=0}^{m} a_{2i}\, OT_{t-i} + \mu$$

a_0= الحد الثابت.

n= مدة الإبطاء الزمني للمتغير التابع.

m = مدة الابطاء الزمني للمتغير المستقل.

a_{1i}،a_{2i}= المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

β2، β1 = معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة أمكانية وجود تكامل مشترك.

t الزمن.

μ= حد الخطأ العشوائي.

رابعا: اختبار السلسة الزمنية بموجب نموذج (ARDL)

رابعا: قياس إثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في السوق الموازي

بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الجزائري، تأتي المرحلة الثانية وهي تقدير المتغيرات وتحليل العلاقات فيما بينها. وبسبب أنَّ المتغيرات متكاملة وعند درجات مختلفة عند المستوى والفرق الاول يمكن اجراء نموذج ARDL) للتكامل المشترك،

يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري (OT) وعلاقته بسعر الصرف في السوق الموازي (EX) في تركيا بعد اثبات استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات، يوضح الجدول (6) ان قيمة (R^2) وقيمة (R^2) المعدل هي (96%) و(96%) على التوالي مما يدل على ان المتغير المستقل (الانفتاح التجاري) يمثل (94%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (EX) اما النسبة المتبقية (4 %) هي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج في الاعتبار، مما يعكس تأثير المتغيرات العشوائية على المتغير التابع وهذا يعني ان النموذج ذات دلاله احصائية عالية، واما المعالم المقدرة فهي معنوية اذ يتم تمثيلها من خلال قيم (Prob) وعند مستويات مختلفة، كما يعدُّ النموذج المقدر العام معنوي وهذا ما تفسره قيمة (F) المحتسبة والبالغة (235.3579) وبدرجة دلالة (0.0000) وهي اقل من 1% وهذا يعني ان النموذج المقدر ذو دلاله احصائية، واما بالنسبة قيمة (D-W) فهي اعلى من قيمة (Adjusted R^2) وهذا يدل على ان النموذج خالٍ من الاخطاء والمشاكل القياسية، ويمكن الاعتماد عليه في التنبوء والتخطيط المستقبلي وصياغة القرارات والسياسات الاقتصادية الملائمة.

الجدول (5)

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: EX
Method: ARDL
Date: 04/25/25 Time: 00:07
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.893927	0.089465	9.991897	0.0000
OT	-0.664491	0.245425	-2.707509	0.0155
C	46.64670	19.63685	2.375468	0.0304

R-squared	0.967127	Mean dependent var	93.16842
Adjusted R-squared	0.963017	S.D. dependent var	25.34868
S.E. of regression	4.874768	Akaike info criterion	6.149961
Sum squared resid	380.2138	Schwarz criterion	6.299083
Log likelihood	-55.42463	Hannan-Quinn criter.	6.175199
F-statistic	235.3579	Durbin-Watson stat	2.078815
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

والشكل (2) يبين النتائج الواردة من التحليل الاحصائي للبرنامج اذ ان أفضل فترة إبطاء هي عند Lags= 1، والتي تكون عند قيمة AIC

الشكل(2) مدة الإبطاء (Lags)

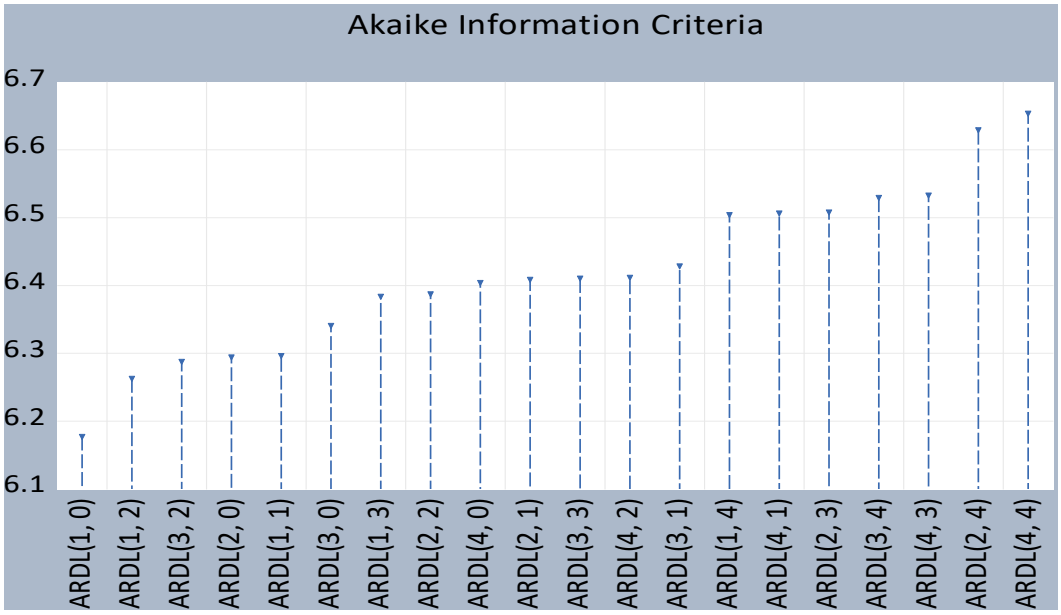

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

سادسا: اختبار الحدود للتكامل المشترك

من الجدول (7) الذي يبن نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري (OT) وسعر الصرف (EX) نلاحظ ان القيمة (F-statistic) المحسوبة والبالغة (6.650124) وهي تتجاوز الحد الاعلى للقيمة الجدولية والحد الادنى (I~0) وعند دلاله احصائية (1%)، وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود تكامل مشترك طويل الاجل بين المتغيرات في الجزائر .

الجدول (6)

اختبار الحدود للتكامل المشترك وفقا لمنهجية ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.650124	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	19	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

سابعا: اختبار معلمة ومعادلة الاجل الطويل

والجدول (7) يوضح نتائج اختبار العلاقة طويلة الاجل للتكامل المشترك بين الانفتاح التجاري كمتغير مستقل وسعر الصرف كمتغير تابع ، وفقا لمنهجية (ARDL) بواقع بيانات سنوية للفترة المدروسة (2003-2022) في الجزائر، وتشير النتائج الى معنوية المعلمة المقدرة للنموذج والتي تفسرها قيمة (Prob) اذ جاءت قيمتها بمستوى معنوية اقل من (0.05)، وكذلك بالنسبة لمعادلة العلاقة طويلة الاجل يتضح لنا من خلال قيمة الحد الثابت انها معنوية، اذ ان قيمة (Prob) اقل من (0.05)، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول (7)

اختبار معلمة الاجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EX)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/25/25 Time: 00:29
Sample: 2003 2022
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	46.64670	19.63685	2.375468	0.0304
EX(-1)*	-0.106073	0.089465	-1.185637	0.2531
OT**	-0.664491	0.245425	-2.707509	0.0155

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	-6.264461	3.625233	-1.728016	0.1032
C	439.7596	209.6823	2.097267	0.0522

EC = EX - (-6.2645*OT + 439.7596)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

ثامنا: اختبار تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية (ARDL)

تتضمن المرحلة التالية التحقق من الارتباطات قصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف بعد إثبات وجود علاقة توازن طويلة الأجل (التكامل المشترك). سيتم ذلك من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وهو خطوة حاسمة في اختبارات ARDL، يعتمد هذا الاختبار على حد تصحيح الخطأ (Coint Eq (-1) لتوضيح علاقة التصحيح بين المدى القصير والطويل، إذا كان حد تصحيح الخطأ سالبًا وذو دلالة إحصائية، فهذا يشير ضمنيًا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، كما هو موضح في الجدول (8) ان معامل تصحيح الخطأ او سرعة التعديل (ECM-j) بلغ (**0.129050-) وهو** سالب و عند مستوى دلالة اقل من (1%) وهذه النتيجة تلبي الشرط الضروري والكافي لوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغير المستقلة في الاجل القصير، ويتم اجراء تصحيح بمعدل 30.5% من الفترة الحالية لأي صدمة أو تغيير في المتغير المستقل الذي أخل بالتوازن في الماضي، نجد أن الانفتاح التجاري وسعر الصرف يرتبطان ارتباطًا مباشرًا على المدى الطويل، مع تأثير كبير عند مستوى 1%. هذا يعني أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% بمرور الوقت تؤدي إلى زيادة في سعر الصرف بنسبة 30.5%، وبمدة زمنية (3.28) سنة، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية($H:H_0=0$) ، ونقبل الفرضية البديلة ($H:H_1\neq0$) القائلة بوجود تكامل مشترك في الاجل القصير.

جدول (8)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية(ARDL)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EX)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/25/25 Time: 00:41
Sample: 2003 2022
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.106073	0.022390	-4.737528	0.0002

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

تاسعا: الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

نلاحظ من الجدول (9) أن نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري (OT) وسعر الصرف الموازي (EX) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار (Test) اي تقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لأن قيمة Prob (2,14) غير معنوية عند مستوى (5%) لجميع النماذج، أي أن الأخطاء مستقلة فيما بينها.

الجدول (9) الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.801987	Prob. F(2,14)	0.2012
Obs*R-squared	3.889775	Prob. Chi-Square(2)	0.1430

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

2- اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

نلاحظ من خلال الجدول (10) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت قيمةProb F (1,16) غير معنوية، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

الجدول (10) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.439765	Prob. F(1,16)	0.5167
Obs*R-squared	0.481501	Prob. Chi-Square(1)	0.4877

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

3- اختبار التوزيع الطبيعي

يوضح الشكل (3) من الاحصائية الى عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر

الشكل (3)

التوزيع الطبيعي

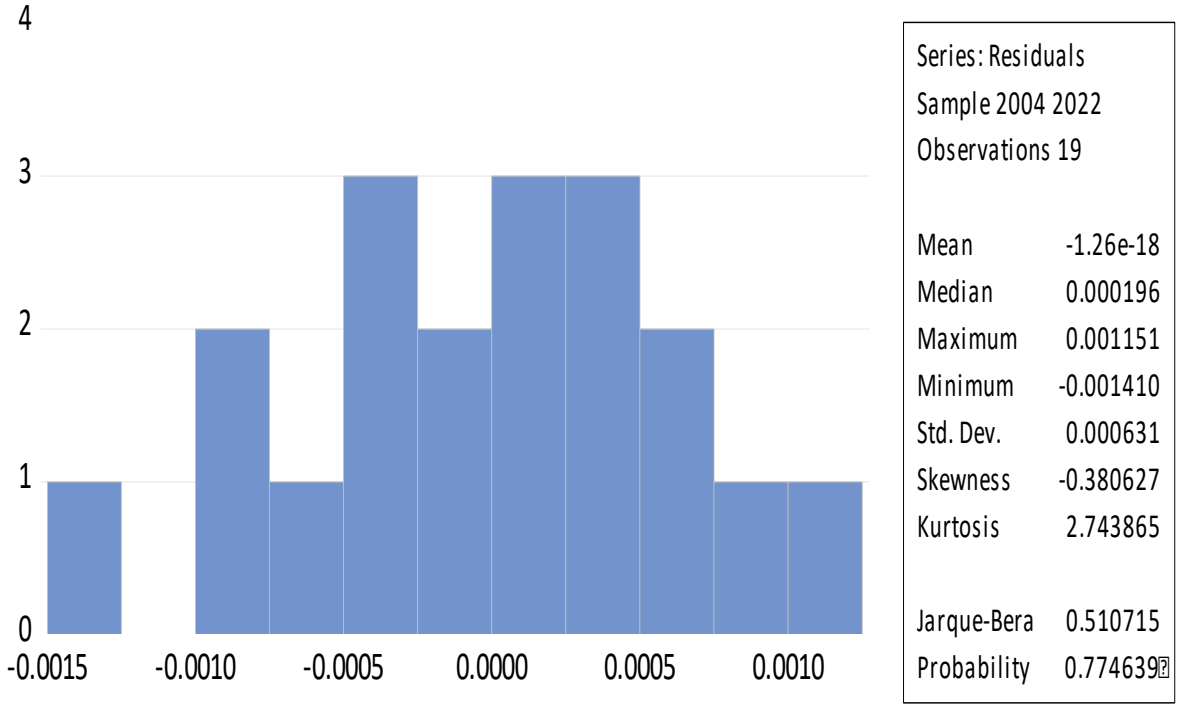

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

عاشرا : اختبار الاستقرارية (stability) لمعاملات نموذج ARDL

من الاختبارات الحاسمة لضمان خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من التغيرات الهيكلية اختبار استقرار نموذج ARDL المقدر. ويتم ذلك باستعمال اختبارين: الأول هو المجموع التراكمي للمتبقيات (CUSUM)، والثاني هو المجموع التراكمي لمربعات المتبقيات (CUSUM of Squares). ويُعد وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات ودرجة استقرار واتساق المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل مسألتين حاسمتين يوضحهما هذان الاختباران، وهما من أهم الاختبارات. وعادةً ما يتم اتباع أسلوب ARDL عند إجراء مثل هذه الاختبارات. فإذا وقعت الرسوم البيانية لاختباري CUSUM SQ وCUSUM ضمن الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، فإن جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا توجد أي تغيرات هيكلية، يتضح من الشكل (4) ان المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن الحدود الحرجة عند مستوى 5%، مما يؤكد ان المعلمات المقدرة مستقرة عبر الزمن ، اما الشكل (5) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي ضمن حدود القيم الحرجة .

الشكل (4)

المجموع التراكمي للبواقي CUSUM

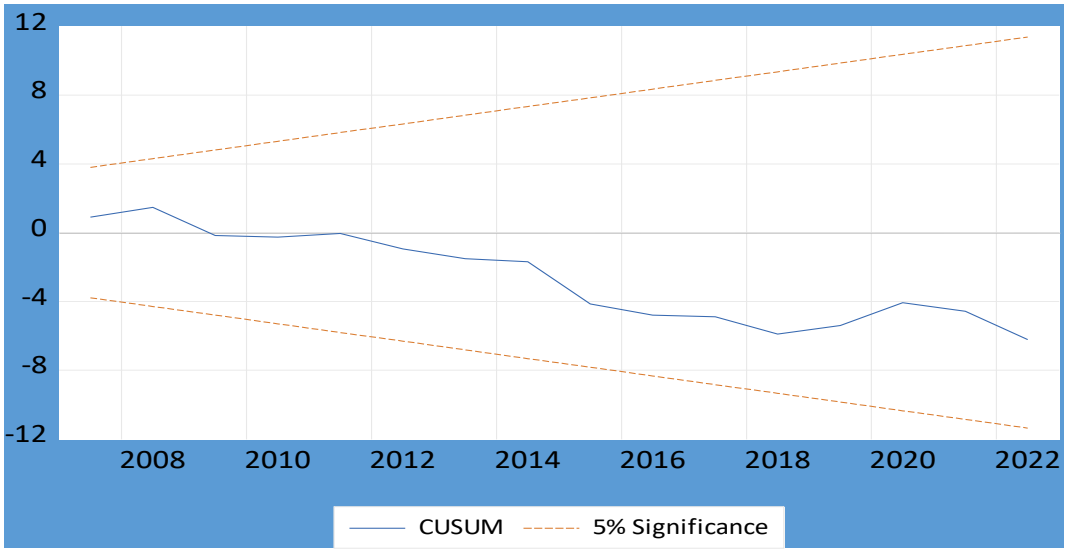

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

الشكل (5)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares.

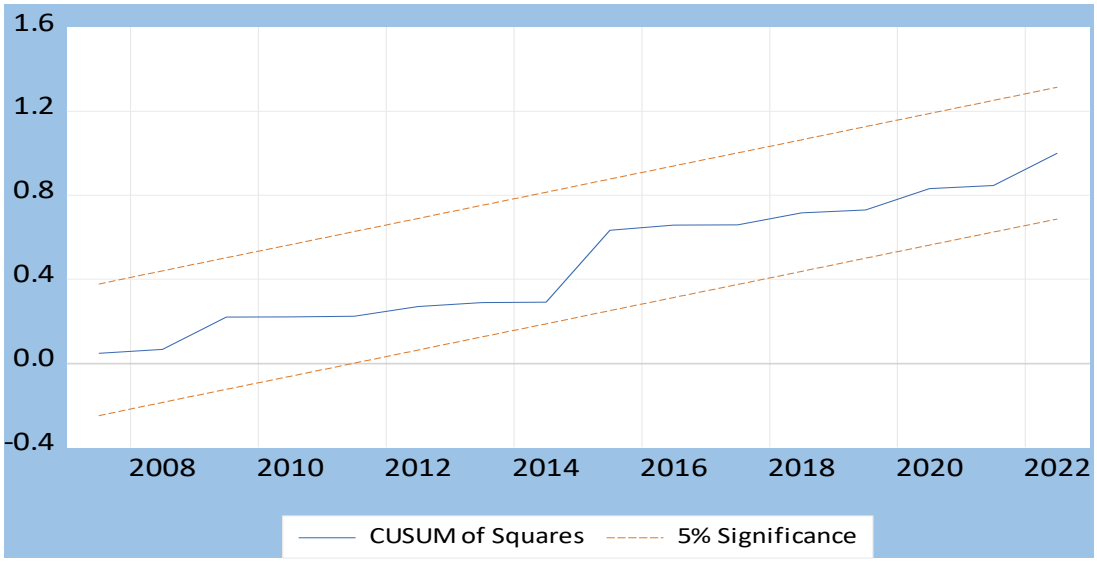

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

أولا: الاستنتاجات

1. من خلال تحليل مؤشر الانكشاف التجاري، نلاحظ ان معدل هذا المؤشر خلال فترة البحث بلغ 51.3% وان هذه النسبة يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسة الجمركية للدولة.

2. أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين كل من الانفتاح التجاري وسعر الصرف الجزائر عند مستوى دلالة مقبولة احصائيا وفقًا لاختبار الحدود.

3. أشارت النتائج قصيرة المدى إلى وجود علاقة عكسيةودالة إحصائياً بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر، وهذا يعني ان أي تحركات في الانفتاح التجاري يؤدي الى تقلبات في سعر الصرف.

4. وجود علاقة عكسية بين مؤشر الانكشاف التجاري وسعر الصرف الموازي في الجزائر .

ثانيا: التوصيات

1- تعزيز النمو الاقتصادي؛ ولاسيما من خلال الانفتاح للأسواق العالمية والاستفادة من مزايا وفوائد التجارة العالمية من خلال تشجيع الصناعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية والموجهة نحو التصدير وتنويع القطاعات الانتاجية وتنميتها وتحقيق فوائض تجارية قادرة على المنافسة التجارية وتعزيز الميزان التجاري.

2- الاستفادة من الانفتاح التجاري من خلال تعزيز الارتباط بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي بهدف الانتقال السريع من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط إلى نموذج جديد للنمو الاقتصادي، نمو مدفوع بالابتكار والتقدم التكنولوجي بعد انتهاء مرحلة النمو المدفوع بالتغيير الهيكلي.

3- تسليط الضوء على عناصر نجاح الإصلاح الاقتصادي التي ساعدت الاقتصاد العراقي على تحقيق أهدافه، وأبرزها الاستقرار الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واصلاحات السياسة التجارية، والسياسات الاقتصادية الحكيمة والناجحة، ودمجها في خطط التنمية الحالية.

4- ينبغي على الدولة الاهتمام بمؤشر الانفتاح التجاري، فهو مهم لزيادة الصادرات من خلال إزالة القيود الجمركية او تقليلها، وخلق فرص جديدة للمؤسسات الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، وربط المؤسسات المحلية بالمؤسسات العالمية، والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة من خلال الانفتاح التجاري، مما يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي.

5- سعر الصرف الملائم للجزائر هو سعر المثبت المدار لان الجزائر منكشفة تجاريا للعالم الخارجي وهذا من شأنه ان يحدث تقلبات في قيمة العمل المحلية بسبب اعتماد الطلب المحلي على السلع الأجنبية بشكل كبير.

المصادر

أولا: المصادر العربية

1- بحث منشور على موقع وزارة التجارة الجزائرية، https://www.commerce.gov.dz/

2- بضياف صالح، اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر خلال الفترة (2005- 2019) بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد2، 2020

3- بن عياد جمال وبن سعيد لخضر، اثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى في تنمية التباد التجاري الجزائري، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 11، العدد 1، 2024.

4- بوثلجة عبد الناصر وبطاهر سمير، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر، المجلة المقاربية للاقتصاد والتسيير، العدد1، 2015

5- بونوه سميه ونوري منير، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 14، العدد 9 ، 2018، ص126.

6- جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن ، 2016 ، ص 210 .

7- جيمس جرير، الاقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى وآخرون ، المركز العربي والتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 2013 ، ط6 .

8- دوحة سلمى، إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة بسكرة، 2014، ص160-161.

9- زايري بلقاسم وبال عبد القادر، تسهل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، الجزائر، 2005.

10- شعيب بنوه وخياط رحمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011.

11- عادل راشد نصيف، عبدالرزاق حمد حسين ، تأثير سعر الصرف على المؤشر العام لبورصة إسطنبول للأوراق المالية، مجلة كلية المأمون ، 2023.

12- علي اسماعيل عبد المجيد و علي عمران حسين الطائي، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية، في العراق للمدة (2003-2017) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 16 ، العدد 4 علمي ، 2018 .

13- كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة الى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 ، ص188- 189.

14- كريم نشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

15- مايح شبيب الشمري ، الاقتصاد الدولي نظريات حديثة ومضامين معاصرة ، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع ، بابل ، العراق ، 2023.

16- محمد اسامه عماري وهشام جزار، استراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات في النظام التجاري العالمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، 2002،.

17- محمد رضا العدل – ادارة التنمية في ظل الانفتاح – بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين للفترة 25-27 مارس 1976 – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع – القاهرة 1976.

18- ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، إنضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 3، 2004،.

ثانيا : المصادر الأجنبية

1. Acemoglu, S. Johnson and J. Robinson, 'The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation', American Economic Review 91 , 2001.
2. F. Z. Oufriha, 'Ajustements structurel, stabilisation et politique mone´taire en Algerie', Les Cahiers du CREAD 46–47 1999.
3. Faiza Umer, Impact of Trade Openness on Economic Growth of Pakistan: An ARDL Approach, Journal of Business & Economic Policy, Vol. 1, No. 1; June 2014.
4. Jeffrey A. Frankel, "Monetary and Portfolio-Balance Models of Exchange Rate Determination", Economic Interdependence and Flexible Exchange Rates, (Ed. Jagdeep S. Bhandari, Bluford H. Putnampp), MIT Press, Cambridge, 1983.
5. K. Nashshibi and P. Alonso-Gamo, 'Algeria: Stabilisation and Transition to the Market', IMFOccasional Paper 165, Washington, DC, 1998.
6. Kada Akacem, Economic Reforms in Algeria:An Overview and Assessment, The Journal of North African Studies, Vol.9, No.2, 2004.
7. Krugman, Paul R., Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz., International Economics Theory & Policy, Pearson, the U.S of America, 8th ed, 2012.
8. Mohamed L. Khiar, The Trade Flows between Algeria and Europe: A Historical Overview and An Empirical Evidence, Maghreb Review of Economic and Management, Vol 03-N°01, 2016.
9. Omar T. Mohammedi, INTERNATIONAL TRADE AND INVESTMENT IN ALGERIA: AN OVERVIEW, Michigan State Journal of International Law, Vol. 18:3, 2010.
10. R. Abdoun, 'Un bilan du programme de stabilisation economique en Algerie' Les Cahiers du CREAD 46–47 1999
11. W. Easterly and R. Levine, 'Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development', NBER Working Paper 9106, 2002.